2018

النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية

عادل عنتر على زعلوك

مدرس مساعد

بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدفت الدراسة التعريف بالنظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية ومساهمة كل منها في هذا الصدد. وتمثلت المشكلة البحثية في التساؤلات التالية: ما أنواع "النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية"؟ وما المقولات الرئيسة لها؟ وما دورها في تفسير ظاهرة استقرار الأنساق الدولية؟، وفي سبيل الوقوف على إجابات لتلك التساؤلات لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الاستقرائي وأداة المقارنة، وقُسمت الدراسة وفقًا للغرض منها إلى مبحثين: الأول تحت عنوان "التعريف بظاهرة استقرار الأنساق الدولية": وفيه تم التعريف بمفهوم الاستقرار الدولي، بينما عرضت الدراسة لافتراضات النظريات المفسرة للاستقرار الدولي، وكذا لدورها في تفسير ظاهرة الاستقرار في مجال الأنساق الدولية في المبحث الثاني المعنون بالنظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية.

Abstract

This study aimed at defining theories explaining the stability of international systems and their respective contribution in this field. The problem which is presented in this research is: what does the role of some leading international relations theories (such as: The Balance of Power Theory and Hegemonic Stability Theories) in examining the international system’s stability. To achieve the purpose of the study, the researcher relied on the empirical method, and some analysis and observations were based on a methodology of comparative approach. The theme of the research is addressed in two sections: The first section argues the definition of the international system’s stability, the second one attempts to examine the phenomenon of international stability.

تمهيد

تعد ظاهرة استقرار الأنساق الدولية من أكثر الظواهر التي تشغل اهتمام كثير من المنظرين في مجال العلاقات الدولية، لاسيما في فترات تحول الأنساق الدولية (كما هي الحال في الفترة التي تشهدها صورة النسق الدولي في الآونة الأخيرة)، وذلك نظراً لما ينتابها من اضطرابات وتقلبات قد تسفر عن تغير صورة توزيع القوة في النسق الدولي.

المشكلة البحثية

تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة على ضوء التساؤل الرئيس التالي: ما أبرز "النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية "؟ وما المقولات الرئيسة لها؟ وما دورها في تفسير ظاهرة الاستقرار الدولي؟

هدف الدراسة

تستهدف الدراسة التعرف على أنواع "النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية"، فضلاً عن مقولاتها الرئيسة، ودور كل منها في دراسة وتفسير ظاهرة استقرار الأنساق الدولية.

ولما كان استقرار الأنساق الدولية هو الظاهرة التي يسعى الباحث إلى تناول النظريات المعنية بتفسيرها، فقد كان ضرورياً أن يتم تخصيص مبحث من هذا البحث للتعريف بمفهوم استقرار الأنساق الدولية، ولذلك فلقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين : يتناول أولهما التعريف بمفهوم استقرار النسق الدولي، التمييز بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى حال الاتزان، وكذا التطرق إلى العوامل التي تؤدى إلى استقرار النسق والعوامل التي قد تؤدي إلى اضطرابه، في حين سوف يتطرق المبحث الثاني من هذه الدراسة إلى النظريات المفسرة لظاهرة استقرار النسق الدولي، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

التعريف بظاهرة استقرار النسق الدولي

سوف نتناول في هذا المبحث التعريف بظاهرة استقرار النسق الدولي، وذلك من خلال التعريف بمفهوم الاستقرار في مجال العلاقات الدولية، والعلاقة بينه وبين الاتزان، فضلاً عن التطرق إلى العوامل التي تؤدي إلى استقرار النسق وكذا العوامل التي تؤدى إلى اضطرابه، وذلك على النحو التالي:

أولًا: مفهوم الاستقرار في مجال الأنساق الدولية

ليس ثمة تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين حول مفهوم الاستقرار النسقي، إذ يعده فريق من المنظرين مجرد حالة السلام واختفاء الحرب (stability implies the absence of war peace)، في حين يتصوره فريق ثان من المنظرين في مدى قوة وصلابة بنية النسق الدولي في مواجهة التحديات أو الضغوط التي قد تواجهها أو تهدد بتغيير صورتها، بينما يرى فريق ثالث – وعلى رأسهم: والتز " Waltz " وولفرز "Wohlforth " – أن الاستقرار مرتبط بمكونين رئيسيين هما: سلمية واستقرار مقومات النسق.(Tomja, 2014, p.60)

على أية حال سوف نتعرض في السطور التالية لأهم التعريفات التي وردت بشأن استقرار النسق الدولي، وذلك على النحو التالي:

يعرف كل من كارل دويتش وديفيد سنجر "استقرار النسق" على أنه (قدرة النسق على الاحتفاظ بخصائصه الأساسية، وهي: الحيلولة دون هيمنة قوة وحيدة على النسق ككل، استمرار معظم أعضاء النسق في البقاء، وأن ينأى أعضاء النسق بنفسهم عن التورط في حرب كبرى طويلة المدى)، في حين يعني استقرار الدولة – كفاعل دولي –عندهما (مدى قدرة الفاعل على الاستقلالية، والتكامل الإقليمي دون احتمالية التورط في حروب قد تعرضها للفناء أو الهلاك) .(Karl, 1964, pp.390-391)

ويتصور جوزيف فرانكل الاستقرار في الأنساق الدولية تصورًا لا يختلف كثيرًا عن سابقيه "دويتش وسنجر"، إذ إنه يتصور الاستقرار على أنه (مدى قدرة النسق على الاحتفاظ بخصائصه الأساسية، وهي: الحفاظ على بقاء أغلبية أعضائه، وألا تتمكن دولة واحدة من الهيمنة على النسق، وقدرة النسق الدولي على التكيف مع التغيرات أو الاضطرابات التي تنتابه، والحيلولة دون الانزلاق في حروب عالمية) (Frankel, 1988, p.164).

ووفقًا للنظرية العامة للاتزان"general equilibrium theory"(Braumoeller,2012, p.24) تشكل مجموعة من الفاعلين الدوليين المتفاعلين نسقًا مستقرًا إذ ما تحركت جميع العوامل المفضية إلى تغيير حال هذه المجموعة في إطار الحدود التي لا تؤدي إلى تحوله أو في إطار الفضاء المسموح به. ولا يعني استقرار الأنساق الدولية–وفقًا لهذه النظرية–بالضرورة الاستقرار الخالص" pure stability"، حيث لا ينفي عنه صفة التغير، ولكن التغير المقصود هنا ذلك التغير الذي يقع داخل حدود المستوى الذي يستوعب الاضطرابات داخله"change within explicit bounds"، هذا من

ناحية، ومن ناحية أخرى يشير عدم استقرار الأنساق الدولية –وفقًا لهذه النظرية – إلى التغيرات التي تحدث خارج النطاق أو المستوى الطبيعي للتقلبات أو الاضطرابات داخل النسق.(Roberts, 2006, p.274)

ويعد النسق الدولي نسقًا مستقرًا إذ كان بمقدوره امتصاص الصدمات أو الأزمات داخله دون أن تفضي إلى انهياره (Nye, 2011, p.44)، إذن وفقًا لهذا التعريف، فإن النسق الدولي–كما أكد على ذلكLevy, Jack S. and Thompson, William – قد ينعم باستقراره في الحالة التي تتضاءل فيها احتمالية نشوب الحروب الدولية الكبرى في النسق الدولي(Levy, 2010, p.32) : أي أن فئة الحروب المحدودة"minor war" ليس بالضرورة أن تؤدي إلى انهيار النسق أو اضطرابه، إذ إن كثيرًا منها هدفه هو الحفاظ على سيادة وأمن بعض الدول في مواجهة البعض الآخر، وفي هذا الصدد يرى البعض –أمثال: هيدلي بول Hedly Bull– أن الحروب التي على شاكلة هذه الفئة قد لا تؤدى إلى استقرار النسق فحسب، ولكنها قد تعد بمثابة أداة للحفاظ على الاستقرار أو النظام" for maintaining order" داخله كذلك. وفي الوقت ذاته يرى أنه في حالة انتشار هذه الحروب إلى الحد الذي يتعرض معه أمن وسيادة عدد كبير من الدول داخل النسق للخطر، فإن هذه الحروب ستكون بمثابة معول هدم أو عامل من عوامل الإرباك التي تهدد استقراره.(Nye, 2011, p.44)

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من الدراسات المعنية باستقرار الأنساق الدولية في فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كانت تفترض افتراضين رئيسيين، هما: أن الفاعلين في النسق الدولي هم الدول، وهم المسئولون عن استقرار النسق، ومن ثم تستبعد الكيانات الأخرى غير الدول في ذلك، فضلًا عن عقلانية السلوك الخارجي للدول. ولكن بعض الدراسات–خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا – باتت تجزم بدور بعض الفاعلين من غير الدول في عدم استقرار الأنساق الدولية ولاسيما الدور المعروف للجماعات العرقية في انهيار وتفكك الدول.

وبعد التعرف على ماهية مفهوم الاستقرار في النسق الدولي يتعين التعرض لعوامل استقرار النسق الدولي ونظريات تحليل استقرار الأنساق الدولي. ولكن قبل التعرض لذلك يتعين علينا التمييز بين مفهومين شديدي الارتباط ببعضهما البعض في مجال استقرار الأنساق الدولية، وهما: الاتزان والاستقرار، وذلك على النحو التالي:

ثانياً: الاستقرار والاتزان في مجال الأنساق الدولية.

تتعين الإشارة بداية إلى أنه ثمة ارتباط وثيق بين مفهومي الاستقرار والاتزان، فالاستقرار في أبسط صوره هو ميل الأنساق نحو المحافظة على اتزانها، حيث إنه إذ ما حدث اختلال من شأنه أن يذهب النسق بعيدًا عن حالة اتزانه الأصلية، تولد قوى معاكسة تعمل على استعادة وضع الاتزان عند تلك النقطة: أي أن(نسقًا ما يعد مستقرًا عندما تتم مواجهة أية اختلالات يتعرض لها اتزان هذا النسق، أو اتزان أي من أنساقه الفرعية بواسطة عمليات تصحيحية تستهدف الحيلولة دون التعديل في هيكل النسق أو في نمط تفاعلاته) (بدوى وآخرون، ص ص173-174) .

على أية حال قد تعرف الأنساق صورة الاتزان المستقر"Stable Equilibrium": وهو ذلك النوع الذي يحدث في حال إذ زيح مكون من مكونات النسق أو حدث اختلال ما داخله تمكن النسق من العودة إلى وضع اتزانه الأصلي، أو صورة الاتزان غير المستقر "Unstable Equilibrium": وهو ذلك النوع الذي يحدث في حال إذا زيح جسم عن موضعه أو حدث اختلال في وضع الاتزان الأصلي لا يتحقق الاستقرار إلا عند وضع اتزان جديد (Thelen, 2006, pp. 272-273).

وقد يختل الاتزان –في ظل نسق ما– بفعل قوة خارجية أو نتيجة التغير في مكون أو أكثر من العناصر المكونة له، وفي هذه الحالة تسعى الأنساق إلى استعادة الاتزان الأصلي أو الاتزان عند نقطة جديدة. على سبيل المثال إذ ما تتبعنا حالة الاتزان في ظل جسم الكائن الحى، نجد أن حالة الاتزان لا تتغير أثناء عملية النمو الطبيعية، ولكن عندما يختل الاتزان نتيجة جرح أو بتر عضو من الأعضاء المكونة لنسق الجسم فإن هذا النسق يسعى إلى إعادة الاتزان سواء عند نفس مستويات الاتزان قبل اختلاله أو عند مستويات جديدة (Morgenthau, 1948, pp.237-238).

ويفترض علماء الاجتماع أن الاتزان يتحقق في الأنساق الاجتماعية عندما يقوم المجتمع على عناصر في حال اتزان، وفي حالة عدم توافر حالة الاتزان هذه سوف يسعى أحد هذه العناصر إلى السيطرة على باقي العناصر، وقد يسعى إلى تدميرها أو التخلص منها. ومن هنا يقطع علماء الاجتماع بأن وظيفة الاتزان هي الحفاظ على استقرار النسق من خلال الإبقاء على جمع العناصر المكونة للنسق. وأدوات تحقيق الاتزان –عندهم– هي إيمان كل عنصر من عناصر النسق المتصارعة أو المتنازعة توجهاتها بأنه غير قادر على التغلب على الآخرين، وفي ذات الوقت لديه القدرة الكافية على منع العناصر الأخرى من التغلب عليه (Morgenthau, 1948, pp.237-238).

ويعنى الاتزان"Equilibrium" في مجال الأنساق الدولية تلك الحالة المنتظمة التي يعمل فيها التغير تحت المستوى الذي يسمح باستعادة الأوضاع قبل حدوثه، أما عدم الاتزان يعنى تلك الحال التي يصعب فيها إعادة الأوضاع لسيرتها الأولى بعد حدوث التغير أو الاضطراب داخل النسق (Roberts,1988, p.15)، ويعرف رينولدز الاتزان المستقر على أنه تلك الصورة التي تتم فيها استعادة الحالة الأصلية التي كان عليها النسق عند تعرضه لتحديات تواجهه أو تغيرات قد تطرأ عليه، أما الاتزان غير المستقر فيعبر –عنده – عن تلك الحالة التي يفضى فيها الصراع بين أقطاب النسق إلى ظهور توازن جديد للقوى أو صورة جديدة له، ولعل من أجلى الأمثلة على ذلك تحول النسق الأوربي بعد فترة الاضطرابات التي أحدثتها سلسلة الحروب النابليونية(مايكل، 2015،ص ص.98-99) ، كذلك الصراع بين دول المحور والحلفاء الذي أسفر عن صورة جديدة للنسق الدولي(النسق الثنائي). كما يعبر الاتزان المستقر –عند إسماعيل صبري مقلد –عن (القدرة على استيعاب تأثير المتغيرات الطارئة على المناخ العام الذي يحيط بأدائه للوظائف المنوط به، وإذابتها ضمن المجرى العام لأنشطته المختلفة). كما يعبر –عنده– التوازن غير المستقر عن (تأثر النسق بشدة بالتداعيات التي تفرزها عوامل الإرباك الطارئة إلى الحد الذي قد ينتج عنه حدوث تبدل جذري في بعض خصائص النسق الدولي، أو في معايير سلوك الأطراف الفاعلين فيه، أو في القواعد التي تنظم تفاعلاته). (مقلد، 2011، ص ص.47-48)

ويرتكز الاتزان في مجال النسق الدولي على ركيزتين أساسيتين، هما: الاستقرار، والاستمرارية (("equilibrium" of social systems, related to both "stability" and "maintenance")، ويشير مودليسكي في هذا الصدد إلى أن استقرار النسق واتزانه لا يتأثران بالتغيرات العادية التي تحدث في محيطه، ويشير كذلك إلى أنه في حالة حدوث تغيرات مورفولوجية في بنية النسق فإن النسق الدولي قد يشهد تحولاً لصورته القائمة، ويحدث الاتزان فيه عند وضع جديد (Sullivan, 2001, p.98).

ويعد نموذج "Braumoeller " من أهم النماذج المقدمة لتفسير ظاهرة الاتزان عند كل من الواقعيين الهجوميين والدفاعيين. وارتكز "Braumoeller "في تفسيره لهذه الظاهرة –في نموذجه هذا– إلى معيارين، هما:

درجة نشاط الأقطاب " level of activity "، وقدراتها الحقيقية "realized capabilities". ويفترض "Braumoeller" – في مستهل تفسيره للاتزان عند الهجوميين– أن ثمة نسقًا ثلاثيًا يستأثر فيه قطب وحده "بنصيب الأسد" من إجمالي قدرات النسق الحقيقية، ومن البديهي أن يسعى هذا القطب إلى اتباع سياسة البقاء على الوضع القائم، وينخفض الدافع لديه أو نشاطه الهادف إلى تغير صورة توزيع القوة في النسق، في حين يسعى كل من القطبين الآخرين إلى زيادة قدراتها الحقيقية ودرجة نشاطها من أجل بلوغ مكانة القطب الأقوى ومكافئته في القوة، وحينما يدرك الأخير ذلك سيسعى هو الآخر إلى زيادة قدراته و نشاطه الدولي، وذلك بغية الحفاظ على مكانته الدولية وتفوقه في القوة على خصميه (القطبين الآخرين)؛ وهذا التفوق في القوة الذى ينعم به هذا القطب سيحدو بالقطبين الآخرين إلى زيادة نشاطهما الدولي وزيادة قدراتهما الحقيقية إما من خلال التحالف بهدف موازنة القطب الأقوى أو من ثنايا شروع كل قطب في زيادة قدراته منفردًا وذلك بهدف الوصول إلى مرحلة التكافؤ في القوة، وعندها تتحقق حالة الاتزان (وهى تلك الحالة التي تتميز بعدم توافر العوامل الكافية أو الدافعة إلى التغيير خلال فترة زمنية معينة)، وهذه الحالة أفضل حال يشهدها ميزان القوة، نظرًا لامتلاك الدول قدرات متكافئة، ومن ثم ليس بمقدور أي قطب السيطرة على البقية، هذا فيما يتعلق بتفسيره لظاهرة الاتزان عند الهجوميين. أما فيما يتعلق بالاتزان عند الدفاعيين فإن "Braumoeller " يؤكد على أن الأمر لا يختلف كثيراً عما يحدث عند الهجوميين، غير أن الفارق بينهما يكمن فقط في مستوى أو درجة النشاط، إذ إنه يفترض أن الاتزان سيحدث عند الهجوميين عند مستويات نشاط أقل مما يفترضها الهجوميون (Braumoeller, 2012, pp.48-52).

وقد تنتج حالة عدم الاتزان داخل النسق الدولي نتيجة العديد من العوامل، منها (Brown, 2005, pp.98-102):

أ. زيادة قوة أحد أطراف ميزان القوة في النسق نتيجة عوامل داخلية حال زيادة معدل النمو الاقتصادي لطرف من أطراف ميزان القوة بصورة تفوق نمو الأطراف الأخرى.

ب. في حالة تكافؤ القوة بين تلك الأطراف.

ج. الصراع بين الأقطاب والقوى الدولية الصاعدة: حيث قد تحدث حالات عدم الاتزان"disequilibrium" –كما أشار إلى ذلك جيلبن– حينما يكون للقوى الكبرى القدرة على مواجهة الدول المهيمنة داخل النسق.(Lovic, 2002,p.80)

د. سباق التسلح وسياسات التحالف: حيث يشكل كل منهما سلاحاً ذا حدين، إذ إنهما يساهمان في خلق حالة من الاتزان داخل النسق، وفي الوقت ذاته قد يشكلان معًا أو كل على حدة عاملًا من عوامل الإرباك التي تدفع في اتجاه عدم الاتزان داخله، على سبيل المثال أدت زيادة قوة ألمانيا الصناعية وعدد سكانها وقوتها العسكرية في أواخر القرن التاسع عشر إلى حالة من عدم الاتزان داخل النسق الدولي نظرًا لما سببه الصعود الألماني من تهديد للعديد من القوى الأوروبية داخل النسق، مما دفع تلك القوى – من أجل موازنة تلك التهديدات– وعلى رأسها فرنسا إلى تكثيف مناوراتها وتدريباتها العسكرية وتطوير نظمها العسكرية؛ الأمر الذى أقحم تلك القوى في سباق تسلح، وتمخض عنه حالة من عدم الاتزان داخل النسق. (Brown, 2005, pp.98–102)

ومن العرض السابق يمكن التمييز –استناداً إلى معياري الاستقرار والاتزان– بين أربعة أنماط للنسق الدولي، وهى: نسق دولي مستقر في حالة اتزان، نسق دولي مستقر في حالة عدم اتزان، نسق دولي غير مستقر في حالة اتزان، وأخيرًا نسق دولي غير مستقر وفي حالة عدم اتزان، وهذا ما يوضحه الشكل التالي (Roberts, 2006, p.16):

		حالة الاتزان (Equilibrium)	حالة عدم الاتزان (Disequilibrium)
استقرار (stability)	حالة النسق State of system	(ليست هناك تغيرات في بنية أو تفاعلات النسق من شأنها أن تؤثر على وضع استقرار النسق)	(حدوث تغيرات طفيفة سواء في بنية النسق أو تفاعلاته من شأنه أن تؤدى إلى تحول النسق)
استقرار	خصائص النسق illustration	يتم تشكيل تحالفات أيديولوجيان في النسق الثنائيّ. وأنماط من التحالفات المرنة في نسق ميزان القوة أو النسق المتعدد تعمل على الحفاظ على بنية النسق القائمة.	خروج أحد الفاعلين الكبار في النسق يؤدى إلى التغير في تكتلات النسق؛ ومن ثم إحداث تغيرات بنيوية.

		حالة الاتزان (Equilibrium)	حالة عدم الاتزان (Disequilibrium)
استقرار	مخرجات النسق System outcome	بقاء النسق دون تغيير unchanged System	تحول النسق، وحالة اتزان جديدة System transformed, new equilibrium
عدم استقرار (Instability)	حالة النسق	وقوع بعض التغيرات التي يمكن التحكم فيها في التفاعلات داخل النسق أو بنيته أو كلتيهما وتؤدى هذه التغيرات إلى تحول النسق.	تغيرات جوهرية يصعب التحكم فيها في التفاعلات وبنية النسق أو كلتيهما تؤدى إلى تحول النسق.
عدم استقرار	خصائصه	حروب محدودة في ظل النسقين المتعدد والثنائي.	تؤدى الحروب غالباً إلى الإطاحة بالبنية القائمة للنسق الدولي في صورتيه المتعددة والثنائية.
عدم استقرار	مخرجات النسق	يعمل النسق على استعادة توازنه، ويتم الاحتفاظ باتزانه	يتحول النسق إلى صورة جديدة ويحدث الاتزان والاستقرار عند مستويين جديدين

ثالثاً: عوامل استقرار الأنساق الدولية وعوامل اضطرابها

يعتقد البعض أمثال عامر مصباح بأن انتشار الأسلحة النووية يمثل مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار داخل الأنساق الدولية: حيث تدفع القوة النووية الدول النووية إلى الإجهاز على خصومها من الضربة الأولى. كما أنه يقر بأن فوضوية الانتشار النووي أتاحت لدول ضعيفة الفرصة لتملك ذلك السلاح، ويرى أن امتلاك هذه النوعية من الدول لهذا السلاح قد يترتب عليه عواقب وخيمة نظراً لعدم امتلاك هذه الدول القدرات الهائلة التي تتطلبها إجراءات الاحتفاظ الأمن بالأسلحة النووية لاسيما الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية حال باكستان. علاوة على ذلك أن انتشار تلك الأسلحة قد يؤدى إلى الفوضى النووية المفضية إلى سهولة الرد الانتقامي؛ مما قد يتمخض عنه عدم استقرار النسق (مصباح، 2011، ص ص.26-27).

وثمة فريق آخر راح يجزم أنصاره بقدرة الأسلحة النووية على المساهمة في استقرار الأنساق الدولية، إذ إنهم يؤكدون على أن أهمية الأسلحة النووية لا تكمن في كونها أداة للحرب بقدر ما هي أداة للردع المتبادل بين القوى الكبرى(جنسن، 1989، ص.251) نظرًا لكونها تمثل المرتكز الذي يقوم عليه توازن الرعب النووي داخل الأنساق الدولية (Goldgeier, 1992, pp.467-491)، ويأتي في مقدمة هذا الفريق "Bernard Brodie " الذي يرى أن ابتكار الأسلحة النووية ساهم في استقرار الأنساق الدولية نظرًا لارتفاع عتبة الخيار العسكري أو تكلفة الولوج في الحروب العالمية التي قد تكون الأسلحة النووية أداة لحسم الصراع فيها بين القوى الكبرى. وفي هذا المضمار يشير "برنورد" إلى أن ارتفاع تكلفة استخدام هذه الأسلحة جعل استخدامها لحسم الصراعات الكبرى أمر غير مرغوب فيه وغير معقول أو غير وارد ((massive costs made war unwinnable and unthinkable))، إذ إن التكافؤ النووي النسبيّ بين القوى الكبرى يعد بمثابة عامل ردع، ويحقق توازن الرعب النووي؛ مما قد يساهم في تحقيق الاستقرار (Kugler, Jacek and Organski, A, 1989, pp.185-190).

ولعل من أهم النماذج الذي قدمت لتفسير الاستقرار المبنى على الردع النموذج الذي قدمه المفكران Kugler and Zagare، ويقوم هذا النموذج على قطبين هما:" I " وهو بمثابة القطب المهيمن في النسق، و"J" ويعد بمثابة القطب الأقل في القوة، وتواجههما قوى بازغة تسعى إلى تغيير صورة توزيع القوة في النسق، ويستند في تحليله إلى نظريات الردع "Deterrence Theories" ونظريات تحول القوة "The power transition Theories".

وكما هو مبين في الشكل أدناه: فإن مرحلتي الاستقرار في النسق هما: مرحلة(1) ومرحلة (5)، حيث إن القطب الأقوى(I) في المرحلة(1) يقنع بالوضع القائم، ومن ثم حافز تغييره للوضع القائم قليل، فضلاً عن تكلفة تغيير الوضع القائم للقطب الأضعف، وكذا للقوى الصاعدة أو المحتملة "potential challengers "كبيرة؛ ومن ثم فإن فرص حدوث حروب دولية ضئيلة. وكذلك الأمر في المرحلة الخامسة حيث تدرك القوة"I"- بعد انتقال التفوق في القوة إلى القوة"J" -لا مجال للمقاومة والدخول في صدام مسلح؛ ومن ثم يتحقق الاستقرار. في حين تتسم مرحلة "تحول القوة the transition period"- والتي تضم المراحل(2و 3و 4)- بالصراع وحالة من عدم الاستقرار التي قد يشهدها النسق: حيث تقوم القوة المهيمنة في ظل المرحلة الثانية أو التي تسمى مرحلة ما قبل التكافؤ بمحاولة فرض الاستقرار على النسق من ثنايا الردع من جانب طرف واحد" STABLE

UNILATERAL DETERRENCE" إذ إن الطرف الأضعف لا يرغب في شن حرب، ولكن يقاوم هيمنة القطب الأقوى، أما المرحلة الثالثة تسمى مرحلة التكافؤ حيث تتكافأ قوة القطبين، وهنا يحدث ما يسمى بالردع المتبادل"mutual deterrence"، و تسمى المرحلة الرابعة بمرحلة ما بعد التكافؤ، وفي هذه الحالة يحدث عدم استقرار نتيجة عدم جدوى الردع من جانب واحد نتيجة مقاومة القوة"I" للقوة"J". وهذا ما يوضحه الشكل التالي(Kugler, Jacek and Organski, A, 1989, pp.185-190) :

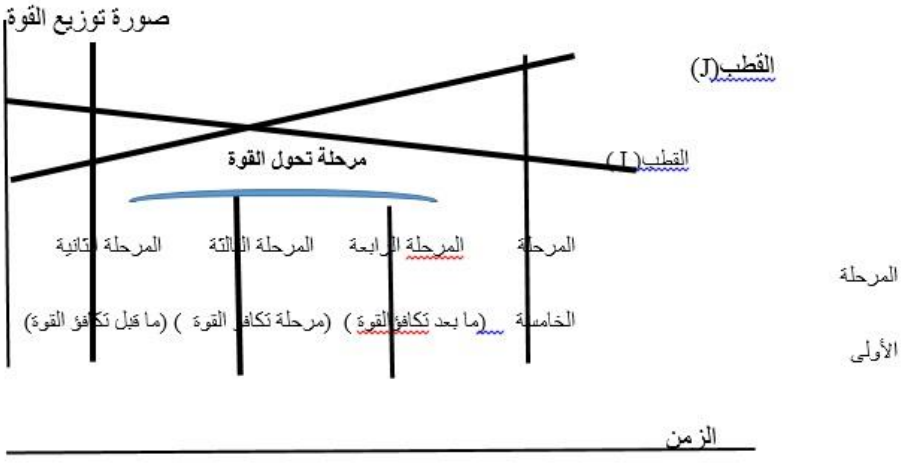

إن الأسلحة النووية –كما أكد على ذلك Gaddis – تحافظ على الحد الأدنى من الاعتماد المتبادل "minimal interdependence" (Gaddis, 1986, p.120)، فهي نتيجة من نتائج التطور التكنولوجي الذي ساهم بدوره في استقرار النسق الدولي، إذ إنها لم تعمل على تغير طبيعة العلاقات الدولية، ولكنها –كما أكد على ذلك والتز– نجحت بفاعلية في الحيلولة دون نشوب حروب دولية كبرى بين أقطاب النسق الدولي خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق إبان حقبة النسق الثنائي (مايكل، 2015، ص ص.196-199).

وتجدر الإشارة – كما نوه بذلك سنايدر– إلى أن الردع النووي المتبادل لم يفقد نظرية ميزان القوة فاعليتها، كما أن ظهور الأسلحة النووية لم يكن إيذاناً بنهاية العمل بتلك النظرية، ولكنه(أي الردع النووي المتبادل) في أحلك صوره ليس إلا مجرد عامل أسفر عن تغيير طبيعة عملها: إذ إن ابتكار الأسلحة النووية أثر بلا ريب على نمط التفاعلات بين أقطاب النسق الدولي، حيث إنه عمل على حث القوى الكبرى على ضبط انفعالاتها، والنأي بأنفسها عن الانزلاق في حروب دولية مدمرة (نفس

المرجع السابق). الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأنه ربما لو كان هذا السلاح متوفر إبان حقبة الحرب العالمية الأولى لكانت القوى الكبرى وقتها أعادت النظر في قراراتها.

وتعمل كذلك المؤسسات والكيانات الدولية بمثابة الميكانيزم المنظم للتفاعلات داخل النسق مما يساهم في تقليل فرص الصراعات الكبرى، ومن ثم استقرار النسق الدولي، وفي هذا الصدد يعول كثير من أنصار الواقعية الدفاعية–وهم يقتربون في ذلك من الليبرالية الجديدة – على دور المؤسسات والكيانات الدولية حال: مجلس الأمن، والأحلاف (حال حلف وارسو، والناتو) ،المعاهدات الدولية ومعاهدات مراقبة التسلح في إدارة الصراع الدولي والحيلولة دون إضرام حروب كبرى (مصباح، 2011،ص.94).

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى استقرار النسق كذلك مدى تماسك نسيج وقوة بناء النسق، فكلما كانت الروابط القيمية والمؤسسية قادرة على إلزام الدول وتكثيف مستوى الاتصال بينهم، أدى ذلك إلى منع انهيار النسق، كما أنه في حال ضعف المحتوى الاجتماعي (الروابط القيمية والمؤسساتية) يزداد اعتماد الدول على نفسها وتنتشر سمة الهوبزية بين الدول داخل النسق (Nye, 2011, p.44).

كما يرى البعض أمثال Gupta and Ayoob أن سياسات ملء الفراغ تساهم في استقرار النسق، إذ إن تدخل القوى الكبرى في الأنساق الإقليمية أو في دول العالم الثالث يمثل صمام أمان لاستقرار النسق ، حيث إن الصراع بين القوى الكبرى يجد متنفسه في دول العالم الثالث دون أن يحدث صدام مباشر في مركز النسق (أقاليم القوى الكبرى) تصادمًا من شأنه أن يفضى إلى تهديد استقرار النسق (Amitav Acharya , 2017) . ويمكن القول إنه على الرغم من وجاهة الطرح الذي قدمه كل من Gupta and Ayoob، غير أن هذا الطرح لا يعدو أن يكون أكثر من تبرير لظاهرة الاستعمار أو استغلال القوى الكبرى للدول الصغرى.

وقدم الفكر الليبراليّ طرحًا مغايرًا للطرح الذي قدمه نظيره الواقعيّ مفاده أن شيوع القيم الديمقراطية وتزايد وتيرة التعاون بين الدول أفضل الحلول لاستقرار النسق الدولي، وتسويغهم لذلك المقولة الليبرالية المشهورة "أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض"، في حين يرون أن أكبر عقبة أمام استقرار النسق هي الدول المعادية للديمقراطية، والدول المتسلطة أو ما أطلقوا عليه " outer concentric circles" (Buzan, 1993, pp.349–352). لا ريب أنه على الرغم من وجاهة منطق هذا الطرح، بيد أنه لا يخلو من التحيز إلى الفكر الليبراليّ الغربيّ.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية

إن الشغل الشاغل لكثير من المنظرين المعنين بالنسق الدولي هو أي صورة من صور الأنساق الدولية أكثر استقرارًا؟

ولا مراء أنه ليس ثمة صيغة واحدة متفق عليها من قبل المنظرين حول أية صورة من صور النسق الدولي تعد أكثر استقرارًا من غيرها: حيث يؤمن الواقعي الكلاسيكي مورجانثو وبعض الواقعين الكلاسيك الآخر حالGulick، وDeutsch and Singer، وبعض المنظرين غير الواقعيين كذلك بأن النسق متعدد القوى القطبية أكثر استقرارًا من صور النسق الدوليّ الأخرى، نظرًا لإيمانهم بمرونة التحالفات داخله، ومن ثم فرص اندلاع الحروب فيه أقل من صور النسق الأخرى. فضلًا عن اعتقادهم بأن النسق المتعدد يتسم بالهيراركية المسطحة "flat hierarchy": وتعنى عندهم أنه ليس هناك قوة واحدة قادرة على الهيمنة على باقي القوى، ولكن قد تطمح واحدة من "القوى المتكافئة في القوة " المكونة لبنية النسق في أن تلعب دور الموازن الذي يساهم في تحقيق استقرار النسق، ولعل من أجلى الأمثلة على ذلك بريطانيا إبان حقبة النسق الأوروبي لما كانت تمتلكه من مقومات تؤهلها إلى لعب هذا الدور (Levy, 2010, pp.32-33). ومن الجدير بالذكر أن ما أثمره التكافؤ في القوة بين أقطاب النسق الأوروبي من استمرار هذا النسق لقرابة ثلاثة قرون ساق بعضهم أمثال مورجانثو إلى التأكيد على أن صورة النسق المتعدد تعد أكثر صور النسق الدولي استقرارًا تليها الصورة الأحادية وبعدها الثنائية (Levy, 2010, pp.32-33) .

وعلى نقيض مورجانثو ومن سار على خطاه استقر وجدان "ولفرز" أن النسق الأحادي القطبية هو أكثر الأنساق الدولية استقرارًا نظرًا لغياب الحروب الكبرى بين القوى الكبرى، وانخفاض درجات التنافس حول الهيبة والهيمنة، إذ إن إيمان الدول بأحادية الصورة القطبية للنسق يقِ القطب – ولو لبرهة طالت أو قصرت–الصراع حول قلب الوضع القائم؛ الأمر الذي يساعد على استقرار النسق (Wohlforth,1999, p.23). وتتفق مع دراسة ولفرز الدراسات التي أجراها كل من Ostrom& Aldrich and Bernholz، والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين زيادة أعداد أقطاب النسق وعدم الاستقرار داخل النسق: بمعنى أكثر وضوحًا أن هذه الدراسات خلصت إلى أن النسق المتعدد

أكثر فرصة لنشوب الحروب الدولية الكبرى، في حين فرصة نشوبها في ظل النسق الثنائيّ متوسطة، بينما يأتي النسق الأحاديّ ليعبر عن أكثر صور الأنساق الدولية استقرارًا. وثمة بعض الدراسات التي تتفق مع الطرح الذي قدمه ولفرز في أن النسق الأحادي هو أكثر الأنساق استقرارًا، وأن احتمالية نشوب الحروب النسقية في ظل النسق الثنائي متوسطة الحدوث، في حين اختلفت معه في صورة النسق المتعدد، إذ صنفت هذه الدراسات النسق المتعدد –ارتكازًا إلى عدد الأقطاب واحتمالية الحرب –إلى: ثلاثي ويعتقد بأن فرص نشوب الحرب فيه أقل، أما الرباعي فما أكثر فاحتمالية نشوب الحرب فيه تزداد؛ ومن ثم يكون أكثر عرضة للاضطراب أو عدم الاستقرار. (Rourke, 1991, pp.64-65)

وعلى أية حال يمكن تصنيف النظريات التي قدمت لتفسير الاستقرار داخل الأنساق الدولية إلى نظريات ميزان القوة The Balance of Power Theory، ونظريات الاستقرار بفرض الهيمنة" Hegemonic Stability Theory"، وسوف نعرض في السطور التالية إلى تينك النظريتين، ودورهما في تفسير الاستقرار داخل الأنساق الدولية، وذلك على النحو التالي:

1- نظريات الاستقرار بفرض الهيمنة" Hegemonic Stability Theory"

لقد ذاع صيت هذه النظرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور قوة وحيدة تهيمن على التفاعلات داخل النسق الدولي (Wohlforth, 1991, p.23) ، خاصة بعد ظهور الدعوات الأكاديمية التي تبرر مدى قدرة أمريكا على الهيمنة وبسط الاستقرار داخل النسق. وقبل التعرض لدور هذه النظرية في تفسير الاستقرار نعرج بداية على التعريف بالدولة القائدة "المهيمنة" أو "القطب المهيمن" كما يحلو للبعض تسميته:

تشير لفظة الهيمنة "hegemony" لدى البعض إلى التفوق السياسي والعسكري "Military and political predominance" لدولة ما في نسق ما على سائر الدول. في حين يقصر البعض الآخر مفهوم الهيمنة على التفوق الاقتصاديّ "Economic predominance". بينما يؤمن Goldstein بأن الهيمنة تتضمن كافة الأبعاد السابقة. ويرى Doran أن الهيمنة هي محاولة فاشلة في مواجهة التفوق العسكري للقوة العظمى داخل النسق الدولي، كما يتصورها بعضهم على أنها الدولة القائدة التي تخرج منتصرة بعد التغلب على تحديات دولية كبرى ((Goldstein, 1988, p.125. ويرى جيلبن أن الهيمنة ليست مفهومًا مطلقًا بقدر ماهي مفهوم نسبي (Gilpin,1981 ,p.28)،

ويعرف جيلبن الدولة المهينة على أنها الدولة القائدة في النسق، وتتمتع بخاصية القدرة على الهيمنة على الدول داخله (Wohlforth, 1999, 2014, p.11) .

ويقطع Layne بأن الهيمنة يتعين أن تشتمل على الخصائص التالية (Layne, 1993, p.11):

أولًا: من الناحية العسكرية ليس هناك دولة أخرى تمتلك من مقومات خوض الحرب ما من شأنه أن يشكل خطرًا شديدًا عليها.

ثانيًا: من الناحية الاقتصادية يتعين أن تتمتع بالتفوق الاقتصادي ' Economic supremacy'، وكذلك تمتلك أكبر رصيد من الموارد المادية على مستوى النسق ككل.

ثالثًا: يتعين أن يكون لديها القدرة على حماية طموحاتها ومصالحها الاقتصادية والأمنية والأيديولوجية كقوة مهيمنة في النسق.

رابعًا: أنه نظرًا للتفاوت الكبير في القوة النسبية بينها وبين القوى الأخرى في النسق يتعين أن تشكل وحدها القطب الأوحد في نسق أحادي.

خامسًا: أن يكون لديها القدرة على بسط نفوذها والنظام أو الاستقرار في النسق الدولي.

سادسًا: أن تكون قادرة على منع التحولات البنيوية في النسق، إذ إن صعود قوى أخرى قادرة على تغيير بنية النسق سيخلق شيئًا من الاضطراب داخل النسق.

ويشترط "Beyer" في الدولة المهيمنة ليس فقط امتلاك القدرات المادية وقدرتها على لعب دور ما يفوق باق الدول، وممارسة سلوك على الساحة الدولية يتناسب مع تلك المقومات، ولكن امتلاكها لمصادر القوة الناعمة "soft power " كذلك، وتعنى–عنده–القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال التأثير في نسقهم العقيدي وطريقة تفكيرهم، وحتى عقلانيتهم. ولعل من أجلى الأمثلة على ذلك قدرة الولايات المتحدة على اقناع دول الاتحاد الأوروبي بالانضواء تحت لوائها في حربها العالمية ضد الإرهاب (Beyer, 2011, p.234) .

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص فروض تلك النظرية، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض قوامه أن الاستقرار يحدث داخل النسق حينما يتوافر داخل النسق قطب دولي أو قوة قومية مهيمنة "Dominate power" قادرة على فرض قواعد وترتيبات تنظم العلاقات السياسية والاقتصادية داخل النسق على طريقتها الخاصة، وذلك من ثنايا إما الدبلوماسية أو الإكراه. ووفقًا لهذه النظرية فإن وجود مثل هذه القوة على سنمة النسق الدولي يؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار على مستوى النسق

العالمي، في حين يحدث عدم الاستقرار أو ينخفض مستواه حينما تضعف قوة الدولة المهيمنة أو القائدة (Tomja,2014, p.60) . إذن جوهر هذه النظرية يكمن في علاقة قوامها أنه كلما ازدادت قوة الدولة المهيمنة أو الرائدة، ازداد مستوى الاستقرار داخل النسق الدولي.(Wohlforth, 1999, p.23)

ووفقًا لأنصار هذه النظرية تحاول الدولة القائدة في النسق الحفاظ على الصورة التي عليها بنية النسق، وعلى الوضع القائم كما هو، وذلك من خلال رفع عتبة أو تكلفة التغيير أمام خصومها الدوليين الرافضين لصورة توزيع القوة القائم في النسق الدولي. وتحدث حالات الاضطراب أو عدم الاستقرار حينما ترفض الدولة القائدة أو معارضيها الصورة التي عليها التوزيع النسبي للقوة (Tomja, 2014, p.60). ويحدث هذا حينما تأنس القوة الكبرى أو الدولة القائدة في نفسها القدرة على بسط حالة البقاء على الوضع الراهن، في الوقت الذي تسعى قوى من الدرجة الثانية (المناوئة أو غير القانعة) إلى التمرد عليها أو محاولة تغييرها. إذن الاضطراب وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار داخل النسق الدولي –وفقًا لهذه النظرية– يحدث في حالتين، هما (Wohlforth, 1999, p.24) :

1– حينما تكون الفجوة بين محصلة القوة عند "الدولة العظمى" ونظيرتها عند "القوى من الدرجة الثانية" ضئيلة أو غير معنوية، و/أو 2–في حالة أن تلحق الأخيرة الأولى في بعض عوامل قوتها وليس جميعها، كأن تكافئها فقط في القدرات الاقتصادية أو العسكرية. إلخ. إذن كلما ازدادت الفروق الهيراركية بين "الدولة القائدة" والقوى من "الدرجة الثانية"، أدى ذلك إلى استقرار النسق. ومن الجدير بالذكر أن الاستقرار على طريقة هذه النظرية يصعب تحقيقه في ظل الأنساق التي يفوق عدد أقطابها القطب الواحد، الأمر الذي يوحى بأن النسق الأحاديّ –وفقًا لهذه النظرية–أكثر استقرارًا من صور النسق الدولي الأخرى.

وفي هذا الصدد يضرب ولفرز مثالًا عمليًا على مدى استمرارية استقرار النسق الأحادي بقيادة القطب الأمريكي، حيث يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من القدرات ما يؤهلها لحفظ الأمن وضبط الاضطرابات المحلية على مستوى العالم ككل. علاوة على ذلك أنها دولة قارية يفصلها عن بقية العالم محيطان مما يجعل من الصعوبة بمكان موازنة قوتها. فضلًا عن أنه يرى أن الممارسة العملية أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن الولايات المتحدة كقطب تتسم بالاستمرارية والصمود"durability" نظرًا لكونها شغلت مكانة قطب في النسق الثنائيّ، وصمدت بعد انهياره وصارت القطب الوحيد في النسق الأحاديّ (Wohlforth, pp.7–8). كما أنه يؤكد على أنه بمقدور الولايات

المتحدة تثبيط محاولات القوى البازغة الهادفة إلى مناوئتها. وفي ظل مثل هذه الظروف يرى ولفرز لا مناص أمام القوى البازغة أو "القوى من الدرجة الثانية" من أن تتبنى سياسة" (المسايرة أوالمجاراة) "bandwagon" بدلًا من ارهاق قواها القومية في موازنة القطب الأوحد "الولايات المتحدة".

وإمعانًا منه في التأكيد على أن النسق الأحاديّ –وتحديدًا النسق الأحاديّ بقيادة الولايات المتحدة –أكثر الأنساق الدولية استقرارًا، افترض ولفرز أنه كلما ازداد عدد أقطاب النسق، ازدادت فرص حدوث حروب كبرى بين أعضاءه، وتضاءلت فرص حدوث حروب فردية "single war" (ويقصد بها تلك الحروب التي تقع بين دولتين فقط، والتي وقوعها–عنده– لا يؤثر بالضرورة على استقرار النسق). ويسوق ولفرز عديد من المبررات التي تدلل على مدى قدرة الحروب الكبرى على التأثير في استقرار النسق، منها: أن هذه الحروب غالبًا ما تنتهي قبل تدمير القوى الكبرى بالكلية، كما أن الدول المشكلة للتحالف المنتصر في الغالب تكون متفاوتة في قدراتها النسبية. وهذا التفاوت في القوة بين هذه القوى الدولية التي خلفتها الحرب سيدفعها إلى الصراع فيما بينها بهدف الهيمنة؛ الأمر الذي يتمخض عنه حالة عدم استقرار داخل النسق(Wohlforth, p.20) وفي هذا المضمار يوجه ولفرز أسهم النقد لمن يؤمنون باستقرار النسق المتعدد واضطراب النسق الأحادي(ولاسيما الأحادي الأمريكي)– وعلى رأسهم والتز– قائلًا: (أن والتز ومن سار على نهجه وقع في ثلاثة أخطاء، وهى: أنهم لم يتصوروا مدى متانة وصلابة قوة "القطب الأمريكي" وأن القوى من الدرجة الثانية تسعى مضطرة إلى التحالف معها والانضواء تحت لوائها. كما أنهم لم يدركوا حجم المشكلات الداخلية التي تعاني منها القوى الصاعدة المنافسة للولايات المتحدة. فضلًا عن أنهم لا يدركون أن موازنة قوى قائمة أصعب بكثير وأكثر خطورة من موازنة قوى صاعدة). (Layne, 1993, p.10)

وقدم جيلبن تصورًا بسيطًا عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تحقق الأنساق الدولية استقرارها، حيث افترض أنه كلما كان هناك عدم تماثل أو تكافؤ بين القوى الكبرى داخل النسق، كان ذلك مدعاة إلى تحقيق الاستقرار داخل النسق، حيث يصبح الاستقرار كسلعة عامة يستفيد منها كافة أعضاء النسق (Lovic, 2002, p.80)

ويرى جولدستين "Goldstein" –أحد أكبر منظريّ هذه النظرية –أن القوى الدولية الكبرى أو التي تقع في المرتبة الثانية"The challenger state" بعد الدولة المهيمنة أو القائدة "The leader state" تطمح إلى تغيير معادلة توزيع القوة في حالتين، هما(Tomja, 2014, p.60) :

i. في حالة أن الفجوة بين قدرات الدولة المهيمنة والدول الطامحة إلى التغيير غير معنوي أو غير كبير.

ii. في حالة منافسة القوى المعارضة الدولة القائدة في العديد من عناصر القوة القومية.

ويربط ميرشايمر بين القوة المركزية في النسق أو الدولة القائدة واندلاع الحرب. Zhang, 2009, p.69)، ويؤمن كذلك بالتصور الواقعي عن الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي، ويعنى هذا التصور أن طبيعة البنية الدولية قد تزج بالقوى الكبرى في النسق إلى الدخول في حروب تهدد استقرار النسق الدولي، ولعل مرجع ذلك –عنده– هو خلو النسق الدولي من قوة قادرة على تنظيم التفاعلات داخله بصورة لا تجعل الدول تشعر بخوفها الدائم على بقائها. ويرى ميرشايمر أن هذا الشعور الدائم بالخوف وعدم التأكد من القدرات العسكرية الحقيقية للخصوم وصعوبة تقديرها يدفع الدول– وهى تسعى إلى الحفاظ على أمنها القومي– إلى محاولة التفوق في القوة والهيمنة على حساب خصومها، ومحاولة الدولة تحقيق الأخيرة قد يدفعها إلى اتخاذ سلوك عدواني الأمر الذي قد يتمخض عنه وقوع الدول في شرك الحروب الدولية (Zhang, pp.69–70).

ويؤمن ميرشايمر بأن التفوق المطلق في القوة والهيمنة هما أكبر ضمانتين لتحقيق استقرار الأنساق الدولية، حيث إنه يعتقد بأن الدول الكبرى تسعى لتحقيق أمنها في ظل البيئة الدولية الفوضوية عن طريق التفوق في الإنفاق على عوامل قوتها بصورة تفوق خصومها، وعلى نحو يمكنها من ممارسة دور الهيمنة في النسق (Levy, 2010, p.33).

وخلاصة القول بشأن تصور ميرشايمر عن الحروب الدولية واستقرار الأنساق الدولية إن مقومات استقرار الأنساق الدولية واندلاع الحرب بين القوى الكبرى ترجع–لديه– إلى عوامل أو متغيرات بنيوية"structural variable: "حيث يرى أن فرص حدوث الحرب والاضطراب داخل النسق تعبر عن نفسها بقوة في ظل صورة الأنساق المتعددة غير المتوازنة unbalanced multipolarity is “ أكثر منها في صورة الأنساق المتعددة المتوازنة، "the most war – prone type of system عنها في ظل صورة الأنساق ثنائية القطبية(Levy, 2010, p.33, see also: Zhang, 2009,pp.71–74):

يرى "Levy" أن الملاحظة التاريخية لواقع صور النسق الدولي تشير إلى أن فرص وقوع الحرب طويلة المدى"largescale war" أو الحروب الدولية الكبرى بين القوى الدولية الكبرى في النسق الدولي المتعدد أكبر منها في ظل النسق الثنائي؛ ولذا يعتقد بأن النسق الثنائيّ أكثر استقرارًا

من النسق المتعدد، كما أنه يعتقد بأن النسق الأحادي أقل صور الأنساق الدولية استقرارًا (Levy, pp. 76-78., See also: Ikenberry and Others, 2009, P.22) ويرى أنه بالإضافة إلى أن فرص تكرار الحروب الدولية بين أقطاب النسق المتعدد كبيرة أنها أكثر ضراوة من مثيلتها التي تحدث في ظل النسق الثنائيّ. وهو بذلك يدحض ما توحى به بعض الافتراضات التي يقوم عليها ميزان القوة"balance of power hypotheses "، والتي منها (كما سنرى لاحقاً) أن النسق المتعدد أكثر استقرارًا من النسق الثنائيّ. كما أن افتراضه أن النسق الأحاديّ يتسم بعدم الاستقرار يتفق مع الافتراضات أو المسلمات الأساسية لنظرية ميزان القوة والتي مفادها أن أية محاولة من قبل أي فاعل دوليّ تستهدف تبوء أو احتلال موقع القوة المهيمنة "a dominant position" سوف تجابه تلقائيًا بتحالف عسكري مضاد بهدف التصدي لمحاولته تلك واستعادة الاتزان للنسق مرة أخرى (Levy, 1985, p.56). ويرى أن الحل الأنسب لتحقيق الاستقرار في ظل النسق الأحادي هو الحرب الوقائية، إذ إنه ينصح القطب الأوحد في ظل النسق الأحادي بشن حرب وقائية ضد القوى الصاعدة أو البازغة المناوئة لوأد قوتها في مهدها؛ الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استقرار النسق (Goldstein, 1988, pp.145-146).

وجاء كل من "Kegley&Raymond" بتصور مغاير لكثير من المنظرين السابقين، حيث افترضا أن فرص وقوع الدول الكبرى في شرك الحرب العالمية أو حالة عدم الاستقرار النسقي واحدة في جميع صور الأنساق سواء أكانت في صورتها متعدد القوى القطبية"multipolar system " أو غير ذلك من الصور"non-multipolar system ". (Zhang, 2009, pp.29-80)

ووفقًا لنظرية "Hegemonic Stability Theory "فإن الدولة المهيمنة أو أقطاب النسق لا ترى غضاضة في تسخير قدراتها العسكرية والاقتصادية وتحمل تكلفة ما عرف بالسلع ذات النفع الجماعي المشترك"collective goods" كالحفاظ على استقرار الأمن العالمي وفتح الأسواق العالمية" "open world economy or a stable security order"- التي ربما ينتفع بها بعض الدول الأخرى دون تكلفة كالراكب المجاني "free-rider" -وذلك بهدف إحكام قبضة هيمنتها على النسق. على سبيل المثال قامت الولايات المتحدة إبان حقبة النسق الثنائي بفتح أسواق في أماكن كثيرة من العالم واستخدام عملتها لتسوية المعاملات الدولية وتقديم مساعدات مالية لدول الكتلة الغربية دون أن تتكبد الأخيرة أية تكاليف بل تمتعت بحماية الولايات المتحدة من الانتشار الشيوعي والمساعدات

الاقتصادية الأمريكية حالها في ذلك كالمستفيد من السلع العامة"public goods" في ظل المجتمعات السياسية الوطنية، وفي المقابل تحمل الاتحاد السوفيتي تكاليف حماية الكتلة الشرقية واستفاد من هذه الحماية بعض دول الكتلة الشرقية دون أن يثقل الاتحاد السوفيتي كاهلها بتكاليف ذلك. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق كانا قطبين متعاديين أو متعارضين في كثير من مصالحهما القومية، غير أنهما كانا يتعاونان على تحقيق مصلحة مشتركة وهي استقرار النسق"system stability" من ثنايا تقديم سلع ذات النفع المشترك "collective goods" ينتفع بها غالبية الدول حال منع انتشار الأسلحة النووية"nuclear proliferation ". وفي ظل النسق الأحادي يرى"Michael Mastanduno" أن القطب الأوحد يعد الحكم والخصم وصانع ومستهلك في الوقت ذاته، إذ إن القطب يسعى إلى تقديم السلعة ذات النفع العام، وفي ذات الوقت يحاول استغلال موقعه الذي يحتله في بنية النسق الدولي لتحقيق منافعه القومية.

وفي سياق متصل يرى جيرفز أن القوى الصاعدة أو القوى من الدرجة الثانية تستقبل السلع العامة التي يقدمها القطب الدوليّ على أنه التوسع في تحقيق مصالحه القومية أو ما أطلق عليه سلعة قومية خاصة "private goods"(Ikenberry and Others, 2009, Pp.13-15).

ومن نافلة القول إنه تختلف النظرة الواقعية للاستقرار بالهيمنة عن النظرة البنائية حيث ترى الأولى أن الاستقرار مبني على عوامل مادية حال القوة العسكرية والاقتصادية، في حين يعتقد أنصار الثانية أن الهيمنة تستند إلى قوة تشكيل الفكر أو" قوة تأثير الفكر" "shaping power of ideas" .(Beyer, 2011, p.234)

وخلاصة القول بشأن "نظرية الاستقرار بفرض الهيمنة"، فإن وجود دولة قائدة مهيمنة على قمة النسق الدولي سلاح ذو حدين: إذ إنها تمارس –كما أكد على ذلك أنصار النظرة الايجابية"positive image" – دور القوة الدولية المسئولة والقادرة على تحمل تكلفة الحفاظ على استقرار النسق، ويستفيد من ذلك العديد من الدول، فهم في هذه الحالة أشبه ما يكون بالراكب المجاني الذي يستهلك سلعة عامة public good داخل دولة من الدول، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، أن وجود دولة مهيمنة على النسق الدولي يعنى– كما أكد على ذلك أنصار النظرة السلبية negative image – الاستغلال في أوج قوته، وفي هذا المعنى يشير Kurth إلى أن الهيمنة في ظل تلك الظروف ما هي إلا تسويغ لاستغلال دول كبرى لدول ضعيفة (Goldsteinm, 1988, p.125).

2- نظريات ميزان القوة والاستقرار في النسق الدولي"The Balance of Power Theories"

تفترض نظريات ميزان القوة أنه كلما ازداد تشتت أو توزيع القدرات بين الدول داخل النسق " the greater the distribution or dispersion of capabilities" كان ذلك أدعى إلى تحقيق استقرار النسق، وكلما تركزت القدرات في يد عدد أقل من الأقطاب أدى إلى عدم استقراره (Levy, 1985, p.59).

ويفترض أنصار هذه النظرية أن أي نسق دولي يتكون من مجموعة من الدول يميل في أغلب الأحوال إلى الاتزان"equilibrium" التلقائي؛ إذ أن تركيبة النسق أو طبيعته تدفعه دائمًا نحو الاتزان والاستقرار؛ إذ إنه إذا دبت فيه عوامل اضطرابه، فإن هناك قوة داخلية تتولد تدفع النسق إلى الاتزان إما عند وضعه الأصلي " صورته الأصلية" أو عند وضع جديد أي تحوله إلى صورة جديدة. ويميز أنصار هذه النظرية بين الاستقرار "peacefulness" والاستمرارية "durability". وانطلاقًا من هذا التمييز يشككون في مدى قدرة النسق الأحاديّ على الاستمرارية"durability" أو الاستمرار لفترة طويلة، "belief that unipolarity will not be durable"، إذ إن هذه الصورة للنسق-عندهم- ليست أكثر من مجرد حالة مؤقته لانتقال النسق إلى صورته الثنائية أو التعددية، إذ أن أية محاولة للهيمنة ستبوء بالفشل نظرًا لقيام الدول الأخرى بتكوين توازنات مضادة بهدف اعتراضها (Layne, 1993,p.10)، وعلى الرغم من ذلك لا ينفون صفة الاستقرار داخل النسق الأحادي (Wolhforth, 1999, p.24).

ويتعين علينا قبل التعرض إلى الدور الذي تلعبه نظريات ميزان القوة في تحليل استقرار الأنساق الدولية التعريف بمدلول ميزان القوة، ولذا سوف نتناول في هذه الجزئية من البحث: أ-التعريف بميزان القوة، ب-افتراضات نظريات ميزان القوة وتفسير استقرار الأنساق الدولية، وذلك على النحو التالي:

أ- التعريف بميزان القوة

نشير في البداية إلى أن ميزان القوة من المفاهيم الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، ويعده بعضهم -أمثال David Hume- بمثابة قانون علمي(a scientific law)، حيث إنه يؤكد أن ميزان القوة سمة ملازمة للنسق الدوليّ إذ إنها تعكس الطبيعة البشرية. وفي هذا يشير قائلًا: "أعتقد أن اليونانيين القدماء الذين فهموا الطبيعة البشرية جيدًا كانوا على دراية كاملة بسياسات توازن القوة"

(مايكل، 2015، ص.17). كما يرى والتز لو أن هناك نظرية مميزة لمجال التنظير السياسي في قطاع العلاقات الدولية لكانت نظرية ميزان القوة، في حين يدعى روبرت جيرفس أنه أفضل نظرية في مجال السياسة الدولية. وتقوم نظريات ميزان القوة –كما أكد على ذلك ستيفن ولت"Stephen Walt" – على افتراض قوامه أن الدول تعمل على موازنة التهديدات التي تأتيها من محاولة قوة معينة الهيمنة على النسق (Levy, Jack S. and Thompson, William R., 2005, pp.1-3) .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم ميزان القوة من المفاهيم التي حظيت باهتمام الكثير من المنظرين منذ ما أطلق عليه "العصر الذهبي " (golden age) لنسق ميزان القوة (Levy, Jack S. and Thompson, William R., 2010, p.38) وحتى يومنا هذا، إلى الحد الذي بات معه الزخم في تعريفات هذا المفهوم يمثل في حد ذاته إشكالية أمام الباحثين تعوقهم إلى التوصل إلى مفهوم واحد متفق عليه ، وفي هذا الصدد يشير"claude" إلى (أن الإشكالية التي تواجه مفهوم ميزان القوة هي تعدد مدلولاته، وليس في كونه لا يحمل أي مدلول.) .(Lovic, 2002, p.72)

ومهما يكن من أمر هذا التعدد، فإن الدراسة سوف تسوق لبعض تلك التعريفات بما يخدم الهدف منها، وذلك على النحو التالي:

يعرف مورجانثو ميزان القوة على أنه: سياسة تستهدف حالة معينة، أو تعبير عن واقع معين، التكافؤ في توزيع القوة، وأية صورة لتوزيع القوة. كما يعبر عنه "Haas " باعتباره توزيع القوة، والاتزان، الهيمنة، والاستقرار والسلام، الحرب وعدم الاستقرار، وسياسات القوة، وبمنزلة قانون طبيعي لتاريخ العلاقات الدولية، ونسق وموجه لسياسات الدول. في حين يرى "Wight" أن ميزان القوة عبارة عن صورة توزيع القوة، مبدأ أو قانون للتعبير عن رغبة الدول في موازنة بعضها بعضًا، التوسع المتكافئ من قبل القوى الكبرى على حساب الدول الأضعف، رغبة الدولة في الحفاظ على هامش قوة يجنبها خطر حالة عدم التكافؤ في صورة توزيع القوة، لعب دور معين من أجل الحفاظ على صورة توزيع القوة، ميزة معينة في صورة توزيع القوة الكائنة، والهيمنة (Lovic, p.73) . ويتصور بعضهم ميزان القوة باعتباره سياسات القوة أو السياسة الواقعية واستراتيجية الدولة، ((power politics or realpolitik , and thus refer to the balance of power as a state strategy)) كما يصفه بعض المنظرين أمثال: Richard Cobden على أنه مفهوم مبهم ولا يمكن وصفه وفهمه

بدقة. ويتصور Zinnes ميزان القوة على أنه عبارة عن إجراء تتخذه دولة ما لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياء بدرجة تمكنهم من تغير أوضاع جيرانها (مايكل، ص ص.12-14).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية ميزن القوة، ودوره في تحقيق استقرار الأنساق، بيد أن بعض نظريات ميزان القوة تفترض أن الدول في النسق، ولاسيما الدول الكبرى قد تستخدم أدوات تتجاوز الحفاظ على السلام والاستقرار كالحرب لتحقيق أهدافها مما قد تؤدي آلية عمله إلى اضطراب النسق وعدم استقراره (Levy, Jack S. and Thompson, William R., 2010, p.39).

ب- افتراضات نظريات ميزان القوة وتفسير استقرار الأنساق الدولية

بعد التعرض إلى التعريف بميزان القوة سوف نتطرق إلى التفسيرات التي قدمتها نظريات ميزان القوة بشأن استقرار الأنساق الدولية، وذلك على النحو التالي:

تقوم نظرية ميزان القوة عند المفكرين "levy and Thompson" على افتراض مضمونه أنه في حالة طموح قوة كبرى في بلوغ مكانة الهيمنة على نسق دولي ما، فإن ذلك سيمثل تهديدًا لباقي القوى الدولية الكبرى المشكلة لبنية ذات النسق، الأمر الذي يحدو بتلك القوى إلى تشكيل تحالف مضاد لهذه الدولة الطامحة إلى المهيمنة(Levy, Jack S. and Thompson, William R., 2005, p.29)؛ الأمر الذي يمكن النسق في نهاية المطاف من استعادة توازنه واستقراره.

يؤكد "Reynolds" بأن النسق الذي تتألف بنيته من عدد أقل من خمسة أقطاب سيسوده حالة من عدم الاستقرار أو ربما يؤول إلى الانهيار في وقت وجيز، نظرًا لكون آلية ميزان القوة لا تعمل في تلك الحالة بالكفاءة التي تكفل استقرار النسق: فالنسق ثنائي القطبية على سبيل المثال غير مستقر نظراً لكونه يموج في حالة من الشك المتبادل، وتسوده قيم العداء والتنافس، فضلًا عن أن المكسب الذي يحققه أحد الأقطاب ينظر إليه القطب الآخر على أنه خسارة محققه له. كما إن النسق الرباعي يتحول إلى ثنائي التكتل في حالة الأزمات الدولية الكبرى ويلق نفس مصير الثنائي. كما يرى "Reynolds" كذلك أن الاستقرار لا يتحقق في ظل النسق الثلاثي بالمستوى المأمول نظراً لانتهاء الأمر عملاً إلى تحالف دولتين في مواجهة واحدة، فضلاً عن أن هذا النسق لا يتمتع بدرجة عالية من المرونة كما هي الحال في ظل النسق الخماسي، الذي يتيح أكبر قدر من التوليفات الممكنة والمرونة في التحالفات (مايكل، 2015، ص.104).

ويرى هيدلي بول"Hedley Bull " أن ميزان القوة قد يحدث بطريقة تلقائية غير مقصودة، وإن الاخلال بالتوازن في النسق قد ينجم من خلال قيام بعض الدول غير الرشيدة بالإخلال بحالة التوازن. ويؤمن هدلي كذلك بدور الأسلحة النووية وقدرتها على تحقيق توازن الرعب النووي، ومن ثم تحقيق الاستقرار داخل الأنساق الدولية (مايكل، ص ص.211-215). في حين يرى آخرون أن ميزان القوة شيء مقصود وليس بمقدوره الخروج لحيز الوجود طالما لم يكن هناك رغبة من قبل الدول في تحقيقه. على سبيل المثال سعى بسمارك إلى تحقيق الاستقرار في النسق الأوربيّ بعد عام 1871، ولم يطمح في تحقيق الإمبراطورية الألمانية آنذاك حفاظًا على الاستقرار داخل النسق، إذ إن الحفاظ على النسق حينها كان في صالح ألمانيا (Brown, 2005, pp.99-102) .

ويؤكد Mansfield أن استقرار النسق الدولي يتحقق حينما يتم توزيع الغنائم بين القوى الكبرى في النسق الدولي بصورة تعكس صورة توزيع القوة بين تلك الدول. أي أنه كلما زادت الفجوة بين توزيع القوة وتوزيع الغنائم أو المكاسب زادت الفرصة لاندلاع الحروب الدولية الكبرى، وهذه الفرضية وجدت صداها في الفكر "الجيلبني"، حيث يفترض جيلبن أن حروب الهيمنة-ومن ثم اضطراب النسق- تنجم نتيجة التفاوت بين توزيع القوة وبين توزيع المكاسب التي حصلت عليها القوى المهيمنة بعد انجلاء حروب سابقة (Powell, 1996, p.241).

و يشير Powell إلى أن احتمالية نشوب حروب عالمية بين القوى الكبرى دالة في العلاقة بين صورة توزيع القوة القائمة والمنافع المتوقعة من تغيرها، فإذا كانت المنافع المتوقعة من جراء محاولة تعديل صورة توزيع القوة ضئيلة ستصل القوى الكبرى إلى قناعة مفادها لا طائل من وراء خوض حروب تهدد بقائها؛ الأمر الذي يساهم في تحقيق استقرار النسق، والعكس بالعكس (Powell, 1996, p.241).

ويرى ستانلي هوفمان"Stanley Hoffmann" طول فترة الاستقرار وتجنب الحروب العالمية تعتمد على ثلاثة متغيرات أطلق عليها "stake of conflict "، وهي: 1-هوية وحدات النسق. 2-التقدم التكنولوجي: إذ إن التحول من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية غيرت احتمالات واتجاهات سلوك الدول. 3-أنماط التفاعلات بين الوحدات داخل النسق من حيث كونها تعاونية أم تصحيحية تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة (Frankel,1988, pp.165-166).

ووفقًا لنظريتي "ميزان القوة" و"السجين" (a tow person zero-sum game) يحوي النسق الثنائي بداخله مقومات استقراره: حيث يتحقق الاستقرار في ظل هذا النسق بعامل الردع المتبادل، ويتحقق هذا الردع المتبادل نتيجة إيمان كل قطب من أقطابه بأن إقدامه على فعل معين سوف يواجه برد فعل مضاد من قبل القطب الآخر. وفي ظل تلك الظروف ليس من صالح القطبين أن يختل ميزان القوة القائم، حيث إن اختلاله قد يفرز قوى أخرى جديدة أو أوضاع في غير صالحهما. (Roberts, 1988, pp.25-33) .

وفي سياق متصل يؤمن المنطق الوالتزى بأن فرص وقوع الحروب النسقية في النسق الثنائيّ أقل من نظيرتها في النسق المتعدد، ومن ثم فإن النسق الثنائي عنده أكثر استقرارًا من النسق المتعدد، ويرجع ذلك –عنده– للأسباب التالية (Wolhforth,1999, p.24) :

أ- احتمالية الرد بالضربة الثانية"the second strike": إذ أن إقدام قطب على توجيه ضربة للخصم أو القطب الآخر قد يترتب عليه ليس فقط تقديم ضربة واحدة للخصم بهدف الرد على الضربة الأولى، ولكن قد تطول كذلك الحلفاء في نفس الكتلة التي يتزعمها الخصم (ولعل من أجلى الأمثلة على ذلك أزمة السويس حيث حذر الاتحاد السوفيتي الأمريكي من التدخل إلى جانب فرنسا وبريطانيا وإلا سيتوجه بتقديم ضربة لحفائها (فرنسا وبريطانيا)؛ الأمر الذي حمل الولايات المتحدة على معارضة العدوان الأنجلو-فرنسي، وإجبارهما على الانسحاب الفوري).

ب- إيمان والتز ومن سار على دربه بأن النسق الثنائي أبسط في بنيانه من النسق المتعدد الذي يتسم بتشعب وتعقد التفاعلات بين أقطابه، ويعتقد والتز أن بساطة بنيان النسق الثنائي هذه تتيح فرصة أكبر لتحالفات أكثر استقرارًا(Gaddis, 1986, pp.108-111) .

وإمعانًا منه في التأكيد على أن صورة النسق الثنائي أكثر استقرارًا من نظيرتها المتعددة يرفض والتز تصور كل من دويتش وسينجر (القاضي بأنه كلما ازداد عدد أقطاب النسق، ازداد تشتيت الجهد "أي تشتيت الجهود المسخرة لانتهاج سلوك صراعي"، والذي يعمل بدوره على تحقيق استقرار النسق)، حيث يتصور والتز-على النقيض من ذلك- أنه كلما ازداد عدد أقطاب النسق كان أدعى إلى "تشتيت الجهد"، وإتاحة فرصة أكبر أمام "أخطاء التقدير""miscalculation"، ومن ثم زيادة فرص الوقوع في شرك الحروب الدولية(Wayman, 1984, p.62). علاوة على ذلك يرى أن الاستقرار

يحدث داخل النسق الثنائي–على النقيض من النسق المتعدد– بعامل ما أسماه بالتوازن الداخلي(أو وسائل داخلية، وذلك من ثنايا زيادة معدل النمو الاقتصادي، ورفع مستويات التقدم التكنولوجي...إلخ) أكثر منه بعامل التوازن الخارجي (أو التوازن من ثنايا وسائل خارجية external means حال التحالفات)، ومن الجدير بالذكر أن والتز يعد النوع الأخير من التوازن واحداً من أكثر العوامل التي تثير الشكوك وحالة عدم اليقين بين أقطاب النسق؛ ومن ثم تزيد من حدة الصراع. وهذا ما جعله يزداد إيماناً على إيمانه بأن النسق الثنائي أكثر استقرارًا من المتعدد (Zala, 2013, p.41)

ويسوق لنا والتز مثالًا تطبيقيًا ليدلل به على صدق مقولاته وافتراضاته بشأن امتياز النسق الثنائي على نظيره المتعدد بانخفاض فرص اندلاع الحروب العالمية، حيث يشير إلى أنه ثمة أربعة عوامل أدت إلى خفض مستوى الصراع أو العنف في ظل النسق ثنائي القطبية في الفترة(1945–1991)، وهي: أن القطبين الكبيرين غير متجاورين جغرافيًا، ومن ثم ليس هناك فرصة كبيرة للاحتكاك المباشر على أراضيهما. فضلًا عن أن كثافة التنافس بين القطبين في العديد من المجالات أدت إلى شيء من التفاهم تجنبًا لحرب كبرى قد تضر بمصالحهما، على سبيل المثال الحروب المحدودة في كوريا، والتفاوض بشأن نزع السلاح، إلخ. وكذا تغاضى القطبين عن الضغوط الناجمة عن التهديدات وتكرار الأزمات، حال ما حدث إبان الأزمة الكوبية. وأخيرًا استيعاب القطبين كثير من الاضطرابات على مستوى النسق ككل، حال الثورات السياسية، والتغيرات الاقتصادية، والمناوشات العسكرية .(Waltz, 1993, pp.882–886)

ويأتي فرانكل ضمن فئة المناصرين لفرضية "أن الأنساق الثنائية أكثر استقرارًا من المتعددة". واعتمد في نموذجه على مقياس أو معيار للحكم على استقرار الأنساق من عدمه، أطلق عليه "دافع المخاطرة " "propensity to risk–taking"، وتبين له بعد دراسة صورتي النسق (المتعددة والثنائية) أن النسق الثنائي أكثر استقرارًا من المتعدد، لأن دافع المخاطرة لدى القوتين الكبيرين في الصورة الثنائية أقل من مثيله في حالة النسق المتعدد نظرًا لامتلاكهما سلاح نووي، والذي يعده فرانكل بمثابة عامل ردع أمام القطبين يمنعهما من الإقدام على/ أو المجازفة باستخدامه (Frankel, 1988, p.165) .

وعلى النقيض من والتز وميرشايمر وفرانكل وغيرهم من أنصار التيار القائل بأن النسق الثنائي أكثر استقرارًا من نظيره المتعدد يقطع تيار آخر من المنظرين –في مقدمته كل من " Deutsch

and Singer"– بأن النسق متعدد الأقطاب أكثر استقرارًا من النسق ثنائي القطبية (Lovic, 2002,p.76) ، وذلك للعديد من الأسباب منها (Wayman,1984, p.62):

i. أنه في حالة النسق الثنائي ينقسم العالم في الغالب إلى كتلتين كل واحدة تنظر إلى الأخرى باعتبارها العدو، في حين أن النسق المتعدد يقوم على عدد من القوى الكبرى، الأمر الذي يجعل من أنماط التفاعلات في النسق المتعدد أكثر تعقيدًا وتشابكًا؛ وهذا التشابك في التفاعل يجعل من الدول المتلاقية مصالحها بشأن قضية معينة صديقة اليوم هي نفسها عدوة الغد إذ ما تعارضت مصالحها بشأن قضية أخرى؛ وهذا بدوره يسمح بسيولة التحالفات التي تعمل بدورها على تقليل فرص الوقوع في حروب دولية تهدد استقرار النسق.

ii. أنه كلما ازداد عدد الأقطاب في النسق يزداد تشتيت انتباها "divided attention " وتوزيع تركيز اهتماماتها تجاه بعضها البعض، مما يساهم بصورة أو بأخرى في تقليل فرص خوض سباق التسلح"arms races"؛ الأمر الذي يساهم في استقرار النسق.

ويجزم أنصار هذا التيار –على خلاف ما يفترضه والتز بأن النسق الثنائي أكثر استقرارًا– بأنه ثمة ثلاثة طرق واحدة منها تكفي لإشعال فتيل حرب دولية وعدم استقرار النسق الثنائيّ، وهى: عدم التأكد، وسياسة الراكب المجاني، وتفكك أو تحلل التحالفات (Ikenberry and Others,2009,p.22)

ويسوق أنصار هذا التيار عدد من الأمثلة التطبيقية يدللون بها على حالات الاضطراب وعدم الاستقرار(imbalance) التي كانت تنتاب النسق الدوليّ الثنائيّ في الفترة(1945–1991)، ومنها: التوتر الذي عقب قصف بعض طائرات التجسس الأمريكية التي كانت تحوم فوق السماء الآسيوية في بدايات الخمسينيات، وكذلك أزمة الصواريخ الكوبية في الستينيات، وكذا الحروب التي شنها حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي في مواجهة تشيكوسلوفاكيا، فضلًا عن الحرب الحدودية الصينية /السوفياتية بعدها بعام (Doreian,2015,pp.22–44).

وتجدر الإشارة إلى أن البحث في دور نظريات ميزان القوة في التعرف على حقيقة استقرار الأنساق الدولية يقتضي منا الوقوف على أهم السياسات التي يقوم عليها التوازن والاستقرار في الأنساق الدولية وفقًا لهذه النظرية، وهي سياسات التحالف. وقبل التطرق لتأثير سياسات التحالف على استقرار الأنساق الدولية، نعرض بداية لمفهوم التحالف، وذلك على النحو التالي:

يعرف التحالف بشكل عام على أنه اتفاق بين دول ذات سيادة من أجل حماية أمنها المشترك. وللتحالف دوافع كثيرة قد تكون في الأساس أمنية، اقتصادية، أيديولوجية، وتنهار التحالفات لذات الدوافع التي انشأت من أجلها، حيث تفض الدول التحالف إذا توصلت لقناعة مفادها أنه ليس هناك طائل من وراء هذا التحالف أو أضحى هذا التحالف يمثل تهديدًا لأمنها، وقد تنهار التحالفات كذلك للعديد من العوامل المتعلقة بظروف الدول الداخلية، منها على سبيل المثال تغير النظام السياسيّ (Nye and Welch, 2011, p.80).

ويعرف والت التحالف على أنه (اتفاق رسمي أو ترتيبات غير رسمية بين دولتين أو أكثر ذات سيادة بشأن التعاون الأمني)، كما يعرفه سنايدر على أنه مجموعة من الدول المترابطة رسميًا، تستخدم أو لا تستخدم القوة العسكرية إما لأغراض أمنية أو لزيادة أعضائها في مواجهة دول معينة (Niou and Ordeshook, 1994, p.168).

ويعرفه د. عامر مصباح على أنه (اتفاق بين دولتين فأكثر للدفاع المشترك على أمنهما ومصالحهما في العالم أو في مناطق معينة من العالم، وذلك عندما تتجاوز التهديدات والتحديات الأمنية حجم قوة الدولة منفردة فتصبح في حاجة إلى دولة أو مجموعة دول أخرى للدفاع عن الأمن والاستقرار (مصباح، 2011، ص.191).

يتصور والت التحالف على أنه: (التزام أو تعهد رسمي أو غير رسمي بين دولتين أو أكثر ينشأ بقصد زيادة قوة أعضائه وأمنهم ونفوذهم). وعلى الرغم من اختلاف الترتيبات في التحالفات، غير أن المكون الرئيس فيها هو الدعم المتبادل في مواجهة الفاعلين خارج التحالف (Caglar, 2010, pp.86-120)

ويعرف كل من" Emerson M. and Ordeshook التحالف على أنه: ترتيبات أمنية جماعية بين مجموعة من الدول، وتتعهد كل منها بعدم تهديد أية دولة من دول المجموعة، والوقوف جميعًا في وجه أي تهديد يأتيها من خارجها (Emerson and Ordeshook, 1994,p.170)

ويستعمل "Edwards" لفظة حلف للدلالة على ((الالتزام التعاقدي من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول، والموجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماه، وتنشأ مثل هذه الأحلاف منظمات أو "هيئات" تقوم على تنفيذ أهداف هذا الالتزام.)). ويربط " Duchacek" بين الحلف والمصالح المشتركة، حيث يؤكد أنه ((عندما يكون للدول مصالح مشتركة تكون الفرصة سانحة أمامها لتكوين إطار قانوني، وإنشاء جهاز تنفيذي لتجسيد الرغبة المشتركة في عقد تحالفات مشترك. والحلف يمثل تعبيرًا عن مجموعة مصالح يسبق وجودها وجوده.)) (شكري، 1978، ص.9)

ويؤكد جورج ليسكا أن نشأة التحالف مرتبطة "بالضد" أو بمواجهة فرد أو شيء معين، ويؤكد ليسكا كذلك على أن النسق الدولي لا يعرف صورة واحدة ثابتة للتحالفات، ولكن قد تنتهى أو تندمج أية صورة من صور التحالفات داخل النسق الدوليّ في كيانات سياسية أخرى عندما يزول الخطر الخارجي أو في حالة تغير فعالية التحالف. (Kim, 2012, p.26)

وينظر الواقعيون للتحالف الدولي –كما عبر عن ذلك مورجانثو– ارتكازًا إلى آلية عمل ميزان القوة، أي أنهم يفترضون حينما توجد علاقات القوة بين الدول ستوجد تحالفات وتحالفات أخرى مضادة. وراح "Hence" إلى أبعد من ذلك إذ إنه افترض أن ظاهرة التحالفات لا توجد في ظل وجود علاقات القوة فحسب وإنما في ظل توافر أي مجموعة من الدول كذلك، إذ إنه يعتقد أنه لا يمكن تصور علاقات بين دول دون انتشار ظاهرة التحالفات فيما بينها. و يرى الليبراليون الجدد أن للاعتماد المتبادل والتحالف دورًا كبيرًا في تحقيق المصالح القومية ولاسيما الاقتصادية (Emerson and Ordeshook, 1994, p.167). وهم يشيدون في ذلك بدور التحالفات غير الرسمية التي تقوم العلاقة بين الدول فيها على علاقات أشبه ما تكون بالشراكة أو التعاون (Caglar, 2010, pp.34–35).

ويمكن التمييز بين أنواع عديدة من التحالفات، منها: تحالفات متطابقة"Identical" كحال التحالف الأمريكي البريطاني داخل حلف الأطلنطي. التحالفات المتممة " Complementary" كالتحالف الذي كان يجمع باكستان والولايات المتحدة حيث يمكن الثانية من زيادة احتواء المد الشيوعي وفي ذات الوقت يمكن الأولى من زيادة قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. والتحالفات العقائدية"Ideological" كما كان الحال في ظل الحلف المقدس بواقع اتفاقية 1815. التحالفات العامة" general" والتحالفات المحدودة"limited". التحالفات الدائمة والتحالفات المؤقتة، والتحالفات الفعالة والتحالفات غير الفعالة (شكرى،1978، ص ص.13–16).

ويكون التحالف مستقرًا في حال إيمان الدول الأعضاء أن مصلحتها القومية تقتضي المكوث في الحلف والالتزام بتعهداتها. وعلى النقيض تمامًا يصبح التحالف غير مستقر في حالة تنصل بعض الدول من التزاماتها. (Emerson and Ordeshook, 1994, p.168)

وبغض النظر عن أنواع الأحلاف وأشكالها فإن تشكيل الأحلاف والأهداف المستهدفة منها يتأثر بثلاثة عوامل، هي: التهديد الذي يمثله الخصم أو التحالفات التي ينضم إليها، والقدرات النسبية،

ودرجة الصراع مع الخصم، ومن ثم تكون الحاجة ملحة أو تزداد أهمية إنشاء الأحلاف في حال تزايد التهديدات الجوهرية، وتفوق القدرات النسبية للخصم، وتفاقم حجم المخاطر. (Kim, 2012, p.33)

ومن نافلة القول إن هناك اختلاف من الناحية الأكاديمية بين الانحياز"alignment" والتحالف"alliance" والتكتل"coalition or block"، حيث يعنى الأول (التعاون غير المنظم باتفاقية بين دولتين أو أكثر)، وهو غالباً ما يتم بين دول غير متكافئة في القوة إذ إن الدولة الصغيرة من حيث القوة كثيراً ما تنحاز إلى الدول الكبرى نظراً لاعتمادها في جل احتياجاتها الاقتصادية والعسكرية على الدولة الكبرى، في حين يشترك التكتل والحلف في أن كل منهما عبارة عن تجمع"Grouping" يضم دولتين أو أكثر بينهما مصلحة مشتركة، وقد يكون في بعض الأحيان التكتل بداية لحلف، ولكن يختلف هذا الأخير في أنه عادة ما يكون تجمع لأغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى، أما التكتل عبارة عن تعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية في المقام الأول (شكري، 1978، ص.8).

وبعد التعريف بمفهوم التحالف الدولي سوف نتطرق في السطور التالية إلى تأثير سياسات التحالف على تحقيق الاستقرار داخل الأنساق الدولية وفقاً لنظريات ميزان القوة، وذلك على النحو التالي:

ينصح أنصار الفكر الواقعي الدول من أجل الحفاظ على بقائها– في ظل البيئة الدولية الفوضوية –بضرورة الآخذ في حسبانها كافة القدرات المادية والتحالفات الدولية (Kugler and Organski, 1989, p.176) عند تقديرها لقوة خصومها وليس الارتكاز فقط على قدرات الدول وإهمال ما يمكن أن تضيفه التحالفات الدولية من قوة للدولة في المجال الدولي. وفي هذا الصدد يشير مورجانثو إلى ضرورة تضمين معادلة قوة الدولة التحالفات الدولية لا سيما في ظل الأنساق الدولية المتعددة. (Kim, 2012, pp.27–28)

ويرى مورجانثو أن الدول في ظل النسق المتعدد لديها ثلاثة خيارات لتعزيز قوتها، وهى: أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية مقارنة بقوة الخصم؛ وهذا بدوره سيؤدى إلى سباق التسلح، أو الاستقواء بالغير عن طريق إضافة قوتها لقوى دولية أخرى، أو العمل على استقطاب القوى المتحالفة مع الخصم، ويقر مورجانثو أنه قد ينجم عن تبنى الدولة أحد هذه الخيارات أو كلها سلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة (شكري، 1978، ص ص.11–12).

ويرى البعض –أمثالSnyder وWalt"– أن "ميزان التهديد" (الذي أشرنا إليه آنفًا) وميزان القوة يسوقان الدول إلى تشكيل تحالفـات داخل النسق الدولي. كما يقرا بأنه طالما أن آلية عمل التحالف تتأثر بالقيود البنيوية، فإن تشكيل الأحـلاف سـوف يختلف باختلاف القدرات النسبيـة للـدول (Kim, 2012, pp.27-28).

لاشك أن للخصائص القطبية للصور المختلفة للنسق الدولي (سواء أكان متعدد أو ثنائيّ أو أحاديّ) تأثير على السلوك التحالفي للدول"alliance behaviors"، على سبيل المثال يؤكد ميرشايمر على أنه في ظل النسق الثنائيّ تحبذ الدول الصاعدة تبنى سياسة تمرير أو نقل العبء buck-passing حيث تتحالف الدول مع أحد القطبين الكبيرين بهدف تحميله عبء حمايتها من تهديدات خصومها، كما لا تتمكن تلك الدول من تبنى مثل هذه السياسة في ظل النسق المتعدد غير المتوازن "an unbalanced multipolar system"، إذ إن أقطاب النسق المتعدد لديها دوافع قوية للتحالف معًا بهدف الوقوف في وجه أية محاولة محتملة طامحة للهيمنة. (Kim, p.29)

لا ريب أن مرونة التحالفات تتأثر بالمتغيرات البنيوية لصور الأنساق الدولية المختلفة: على سبيل المثال تلعب المتغيرات البنيوية في ظل النسق الثنائي دورًا كبيرًا في تقليل مرونة التحالفات" less flexible" عنه في ظل النسق المتعدد (Kim, p.34) ، إذ إن الخصم في ظل النسق الثنائي محدد بوضوح مما يجعل هناك صعوبة في التنقل بين التحالفات، كذلك يتمتع النسق الثنائي بطول أمد التحالفات وتماسكها. وعلى النقيض في ظل النسق المتعدد: حيث يتسم بعدم القدرة على توضيح الخصم بسهولة، الأمر الذي يهيأ لمرونة التحالفات وسيولتها وقصر أمدها إذ ما قورنت بالنسق ثنائيّ القطبية (Brown, 2005, pp.98-103) ، وفي هذا الصدد يرى والتز –وشاركه في الرأي سنايدر –أن زيادة عدد أقطاب النسق عن ثلاثة أقطاب متكافئة يجعل من مسألة التنبؤ بالتحالفات مسألة بالغة الصعوبة لأنه في ظل النسق المتعدد يصعب تحديد بشكل قاطع خلال فترة زمنية طويلة الصديق من العدو (Kim, 2012, pp.29-30).

وفي سياق متصل يشير Roberts إلى أن التكافؤ في القوة بين أقطاب النسق المتعدد يولد رغبة بين وحداته في التحالف مع بعضها البعض بقصد منع ظهور صيغة الكل ضد واحدة all" against one" (بمعنى منع هيمنة قوة وحيدة) أو الكل ضد الكل"each against each"(منع حرب الكل ضد الكل). ويرى Roberts أن تعارض المصالح وتوافقها بين أقطاب النسق هو من يدفع

الدول إلى إنشاء التحالفات والتحالفات المضادة، وإضفاء طابع المرونة عليها، ويؤمن بأن مرونة التحالفات هذه في ظل النسق المتعدد، أفرزت حقيقة مفادها أن هوية الدولة الأيديولوجية ليست شرطًا في تشكيل التحالفات، إذ أنه كل ما يهم الدولة هو الانضمام إلى تحالف ناجح "wining coalition" يحقق مصالحها (Kim).

ولقد ساعدت مرونة التحالفات إبان حقبة النسق المتعدد في استقراره لمدة ليست بالقصيرة (من القرن 16 إلى القرن 19)، ومن هنا يمكن القول إن درجة تماسك الحلف في هذا النسق تتسم بالضعف نتيجة مرونتها وسهولة التنقل الدول من حلف لآخر (Kim).

وعلى النقيض من فكر والتز وموروجانثو وغيرهم ممن يؤمن بأن التحالفات تعمل على استقرار الأنساق، فإن هناك البعض حال روزكرانس Rosecrance يرى بأن أن التحالفات أو الانحيازات قد تتسبب في إشعال فتيل الحروب الدولية، وتتسب في حالة اضطراب أو عدم استقرار النسق، على سبيل المثال أدت التحالفات والتحالفات المضادة التي شهدتها حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي إلى الحرب العالمية الثانية التي تمخض عنها انهيار النسق المتعدد وظهور النسق الثنائي (Rosecrance, 1973, p.18). كما يعتقد روزكرانس بأن التوسع في التحالفات والتحركات المضادة كانت من أكبر العوامل التي ساعدت على اضطراب وعدم استقرار النسق الثنائي، إذ إن الاستقرار والتحالفات داخل هذا النسق يتأثر بعاملين، هما: الاحتدام أو الصدام المباشر بين القطبين "direct superpower clash"، وزيادة أو زوال الحد الأدنى من الصراع السلمى بين القوتين الكبيرتين وتحول الصراع إلى المواجهة المباشرة (Roberts, 1998, p.30).

والجدول التالي يوضح العلاقة بين صور النسق الدولي المختلفة والتحالفات الدولية(Kim, 2012, p.31):

صورة النسق / أبعاد التحالف	النسق متعدد القوى القطبية"Multipolar"	النسق الثنائيّ القطبية "Bipolar"	نسق الأحاديّ القطبية "Unipolar"
مجال تهديدات الحلف "Threat scope"	بنيوي Structural	بنيوي Structural	غير بنيوي-non structural
درجة التأكد من التهديد Threat Certainty	غير مؤكدة Uncertain	مؤكدة Certain	غير مؤكدة Uncertain
حرية الاختيار أو الانضمام إلى الأحلاف Alliance Choice	مرن Flexible	غير مرن inflexible	مرن Flexible
درجة تماسك التحالف Alliance Cohesion	ضعيفة Weak	قوية Strong	ضعيفة Weak
المصالح الأمنية Security Benefits	مصالح مشتركة لأعضاء النسق Portfolio benefits Or a joint product	مصالح مشتركة لكافة الدول Public good	مصالح قومية خاصة بدول معينة Private good & Impure public good

الخاتمة

استهدف هذا البحث التعرف على أنواع "النظريات المفسرة لاستقرار الأنساق الدولية"، فضلاً عن مقولاتها الرئيسة، ودور كل منها في دراسة وتفسير ظاهرة استقرار الأنساق الدولية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وأداة المقارنة، وتأسيسًا على ما تقدم انتهت الدراسة إلى أنه ثمة تيار من المفكرين يرتكز في تحليله لاستقرار الأنساق الدولية على نظريات ميزان القوة، حيث يرون أن توزيع القوة بين أقطاب النسق بشكل متكافئ يؤدى إلى تقليل فرص نشوب الحروب الكبرى، وكلما ازداد عدد أقطاب النسق كان ذلك أدعى إلى تحقيق الاستقرار. وفي المقابل ثمة تيار آخر يرى أن استقرار النسق يكمن في هيمنة قوة عظمى عليه: بمعنى أكثر وضوحًا كلما تفوقت هذه القوة عن غيرها في عوامل قوة الدولة الشاملة أدى ذلك

إلى اخضاع المنافسين وتمكنت الدولة القائدة أو الرائدة من ردع محاولات مناوئيها، ومن هنا فإن صورة النسق الأحادي أقل صور النسق من حيث الدافعية نحو خوض حروب عالمية كبرى، ولذلك فهو أكثر صور الأنساق–عند أنصار هذا التيار– استقرارًا. وأخيرًا راح تيار ثالث– وفي مقدمتهم Maoz , Bueno de Mesquita, and Lalman– ينتقد التيارين السابقين، ويقطع بأنه ليست ثمة علاقة خطية (طردية أو عكسية)بين صورة توزيع القوة في النسق واحتمالية نشوب الحروب الدولية للعديد من المبررات منها:

أ- إن احتمالية نشوب الحروب – كما أكد على ذلك "Bueno de Mesquita " –تقل في حالة عدم التكافؤ في توزيع القوة، ومسألة عدم الرضا أو القناعة بالوضع الحالي ليس له علاقة باحتمالية الحروب. كما أن احتمالية حدوث حروب دولية– كما أشار إلى ذلك "Fearon" – مستقلة عن حالة توزيع القوة في النسق الدوليّ: بعبارة أخرى أن أي تغير في حالة توزيع القوة لا يؤدى بالضرورة إلى نشوب حروب دولية.

ب- أن الدول الكبرى قد لا تتوازن فيما بينها فقط استنادًا إلى عوامل قوتها، ولكن من خلال ميزان التهديد أيضًا، وفي هذا الصدد يشير ستيفن والت (من أنصار الواقعية الدفاعية) إلى أن الاستقرار يتحقق داخل النسق بعامل "ميزان التهديد" balance of threat (الذي يؤكد من خلاله على أن الدولة تسعى لموازنة الدول التي تشكل تهديد لمصالحها) أكثر منه بعامل ميزان القوة . علاوة على ما سبق أن ميزان القوة– كما أكد على ذلك مورجانثو– يقدم حلًا جزئيًا لمشكلتي الفوضى والتغير في العلاقات الدولية، إذ إنه يعمل على تقليص فرص نشوب الحرب، ولكنه لم يمنعها.

ومهما يكن من شأن النظريتين السابقتين ومدى قدرتهما على تفسير الاستقرار داخل الأنساق الدولية، فإنه يمكن تصنيف الآراء الواردة بشأن العلاقة بين استقرار الأنساق"stability" الدولية وأقطابها"polarity" إلى مدرستين: أولهما المدرسة الحتمية"determinism"، ومن أهم مفكريها (Buenod Mesquita, Scarborouge, Copeland, and Mearsheimer)، ويؤمن أنصار هذه المدرسة بأن السبب الحقيقي من وراء قرارات الحرب(ويقصد بها هنا الحروب النسقية أو العالمية) والسلام على مستوى النسق الكلى يمكن اختزاله في تغير أقطاب النسق، بمعنى آخر أن تغير أو تحول القطبية في النسق الدوليّ هو العامل الحاسم الذي سيؤدى إلى إشعال فتيل الصراعات بين الدول؛ ومن ثم سيتحقق عدم استقرار النسق لا محالة. في حين لا يؤمن أنصار المدرسة الثانية (أو ما عرفت باسم الاحتماليين) "probabilistic" بالحتمية المطلقة، إذ إن التغير في قطبية النسق –عندهم– قد يؤدى إلى عدم استقراره.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- إسماعيل صبري مقلد؛ **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع** (المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011).

2- جنسن، لويد؛ **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة د. محمد بن أحمد المفتي، د. محمد السيد سليم (عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989).

3- عامر مصباح؛ **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** (دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011).

4- مايكل، شهاب؛ **توازن القوى: التاريخ والنظرية**، ترجمة أحمد مصطفى، (المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2015).

5- محمد طه بدوي، وآخرون؛ **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية** (أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004).

6- محمد عزيز شكري؛ **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** (سلسلة عالم المعرفة، العدد 7، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو 1978).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Amitav Acharya , Structural Change and Regional Conflict in the Post-Cold War, p.3 Era: in www.amitavacharya.com/.../Structural%20Change%20and%20Regio
- Barry Buzan; "From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory meet the English School" in: International Organization (Vol.47, No.3., 1993)
- Beyer, Cornelia; Hegemony, Equilibrium and Counterpower, in: Booth, Ken (editor); Realism and word politics (Routledge, New York, First published, 2011).
- Braumoeller, Bear F.; the Great Powers and the International System: Systemic Theory in Empirical Perspective (Cambridge University Press, New York, 2012).
- Caglar, Baris; changing alliance and cooperation dynamics: Globalization, nation-state and the threat (Doctoral dissertation,

Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, 2010).

- Chris Brown; Understanding International Relations (Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005).
- -Doreian, Patrick and Mrvar, Andrej; "Structural Balance and Signed International Relations" in :Journal of social structure (Vol.16, No.2, 2015).
- Emerson M. and Ordeshook, Peter; "Alliance in Anarchic International Systems" In: International Studies Quarterly (Vol.38, No.2, Jun., 1994).
- Frankel, Joseph; International Relations in a Changing World (Oxford University Press, Fourth Edition, 1988).
- Gaddis, John Lewis; " The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System" in: International Security (Vol. 10, No. 4. ,Spring, 1986).
- -Gilpin, Robert; War and Change In world Politics(Cambridge University Press, 1981).
- Goldgeier, James M. and Michael Mcfaul; " A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era" in: International Organization (Vol.46, No.2, 1992).
- Ikenberry and Others; "Unipolar State Behavior and Systemic Consequences" in: World Politics (Vol.61, No.1, and Jan.2009).
- -Karl W. Deutsch, J. David Singer;" Multipolar Power Systems and International Stability" in: World Politics(Vol.16, Number 3, 1964).
- Kim, Sung Woo; System polarities and alliance politics (Doctoral dissertation, University of Iowa, fall 2012).
- -Kugler, Jacek and Organski, A..; "The Power Transition: A Retrospective and prospective Evaluation" in :Midlarsky, Manus (Handbook of War Studies,1989).
- Layne, Christopher; "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise" in: International Security (Vol. 17, No. 4, Spring, 1993).
- Levy, Jack S. and Thompson, William R.; "Hegemonic threats and Great-Power Balancing Europe: 1495-1999" in: Security Studies (Vol.14, No.1, Jan.2005).

- Levy, S. Jack; “The Polarity of the System and International Stability: An Empirical Analysis.” In: Alan N. Sabrosky; Polarity and War: The Changing Structure of International Conflict (Westview, London, 1985).
- -Lovic, Vesna Dani; When the Stake Are High: Deterrence and conflict among Major powers(The University of Michigan Press, First Published,2002).
- Morgenthau, Hans J.; Politics among Nations the Struggle for Power and Peace (McGraw-HilI Companies, Sixth Edition., 1948.)
- Nye, Joseph S. and Welch, David A.; Understanding Global Conflict and Cooperation: An Introduction to Theory and History (Longman, Eighth Edition, 2011).
- Powell, Robert; “Stability and the distribution of power” in: World Politics(Vol.48,Jan.1996)
- Roberts, Jonathan M.; Decision- Making during International Crises (Macmillan Press, 1988).
- Rosecrance, Richard and Stein, Arthur; “Interdependence: Myth or Reality” in: World Politics (Vol.26, No.1, October 1973).
- Rourke, John T.; International Politics on the World Stage (The Dushkin Publishing Group, Third Edition, 1991).
- Sullivan, Michael P.; Theories of International Relations: Transition vs. Persistence (Palgrave, First published, 2001).
- Thelen, Esther and Smith, Linda B.; Dynamic System Theories (John Wiley &Sons, Inc. New Jersey, US. 2006).
- Tomja, Alida; "Polarity and International System Consequences" in: Interdisciplinary Journal of Research and Development (Vol.1, No.1, 2014).
- Wayman, Frank Whelon; " Bipolarity and War: Alliance Patterns among Major Powers (1816-1984)" in: Journal of Peace Research (Vol.21, No.1, 1984).
- Wohlforth, William C.; "The Stability of a Unipolar Word" in: International Security (Vol.24, No.1, Summer1999).
- .....; Hegemonic decline and hegemonic war revisited in: Ikenberry, G. Johan; Power, Order, and change in World Politics (Cambridge University Press, First Published, New York, 2014).

- Zala, Benjamin; Rethinking Polarity for the Twenty-First Century: Perceptions of Oder in International Society (Doctoral dissertation, Department of political science and International Studies, the University of Birmingham, January, 2013).
- Zhang, Wanfa; A Comparative Test of Theories of Polarity and Conflict (Doctoral."
- http:// www.agadiragreement.org
- Zhang, Wanfa; A Comparative Test of Theories of Polarity and Conflict(Doctoral dissertation, department of political science, University of Alabama, 2009)